

مشاهد من جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين في قطاع غزة



الاحتلال يقصف بيوت النواب: الزهار وحماد والأشقر والشنطي

www.plc.ps

عدد خاص
معركة العصف المأكول

البرلمان

الخميس ١٩ رمضان ١٤٣٥ هـ :: ١٧ يوليو / تموز ٢٠١٤ م
صحيفة نصف شهرية تصدر عن الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي

التشريعي يدين اختطاف الاحتلال لنواب الضفة.. رئاسة التشريعي
تبرق برسالة عاجلة للبرلمان العربي تطالبه فيها بالعمل لوقف العدوان.

غزة تقاوم وستتصر

بيان صادر عن رئاسة المجلس التشريعي بشأن العدوان على غزة

في الأراضي المحتلة. سادساً: تناشد رئاسة المجلس التشريعي جمهورية مصر العربية للعمل على فتح معبر رفح فوراً للمساهمة بتخفيف الكارثة الإنسانية التي حلت بقطاع غزة. سابعاً: نطالب علماء الأمة بالقيام بواجبهم الشرعي باستنهاض الشعوب العربية والإسلامية والأخذ بيد الرؤساء والحكام والقادة للوقوف صفاً واحداً في وجه الحصار المفروض ظلماً وعدواناً على أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة. ثامناً: تؤكد رئاسة المجلس التشريعي بأن المقاومة بكافة أشكالها وصورها هي حق طبيعي مشروع كفلته كافة المواثيق والأعراف الدولية والشرائع السماوية، وأنها باقية ما بقي الاحتلال على أرض فلسطين ومقدساتها. تاسعاً: تستنكر رئاسة المجلس التشريعي وبشدة قيام الطائرات الحربية الصهيونية بقصف منازل النواب محمود الزهار، فتحي حماد، إسماعيل الأشقر، وجميلة الشنطي وتدميرها بشكل كامل، وتؤكد أن النواب سيواصلون عملهم في خدمة أبناء شعبهم مهما بلغت التحديات.

تتشدد بها وتشكيل حالة ضغط مؤثرة على حكوماتها لإجبارها على التحرك سياسياً لوقف العدوان. رابعاً: تحذر من تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة في ظل استمرار التصعيد العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتهديد بتوسيع تلك العمليات وما يرافقها من إجراءات حصار خانق يمس بكل مناحي الحياة للمدنيين الفلسطينيين. خامساً: تدعو رئاسة المجلس التشريعي المجتمع الدولي للتحرك الفوري لوقف جرائم الاحتلال، وتجدد مطالبتها للأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بالوفاء بالتزاماتها الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية والتي تتعهد بموجبها بأن تحترم الاتفاقية وأن تكفل احترامها في جميع الأحوال، كذلك التزاماتها الواردة في المادة ١٤٦ من الاتفاقية بملاحقة المتهمين باقتراح مخالفات جسيمة للاتفاقية، علماً بأن هذه الانتهاكات تعد جرائم حرب وفقاً للمادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وبموجب البروتوكول الإضافي الأول للاتفاقية في ضمان حق الحماية للمدنيين الفلسطينيين

عسكرياً غير مشروع لمخالفته الصريحة والواضحة لميثاق الأمم المتحدة، كما اقترفت قوات الاحتلال خلال عدوانها المسلح انتهاكات ومخالفات جسيمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، كاتفاق ملزم وواجب التطبيق والاحترام من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي على صعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن مجموع الصكوك والمواثيق الدولية الناطمة لأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني الأخرى كلوائح لاهاي، ومنها اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية للعام ١٩٠٧ وبروتوكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة للعام ١٩٧٧، والعرف القانوني الدولي، وفقه القانون الدولي، وقضاء المحاكم. وأمام هذه الجرائم البشعة تطالب رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني بما يلي: أولاً: مناشدة البرلمان العربي والإسلامية والدولية التدخل العاجل لوقف المحرقة الصهيونية ضد أبناء شعبنا الفلسطيني الأعزل. ثانياً: تدعو البرلمان الدولية للانسجام مع المبادئ القانونية والأخلاقية والإنسانية التي

ما زال عدوان الاحتلال على قطاع غزة مستمراً وبلغت حصيلته حتى كتابة هذا البيان، ٢٠٦ شهيداً بينهم ٣٩ طفلاً، و٢٤ امرأة، فيما أصيب أكثر من ١٦٠٠، من بينهم ٤٢٢ طفلاً، و٢٧١ امرأة، وجرى تدمير ٥٨٧ منزلاً ومسجداً جراء عمليات القصف، وشن الطيران الحربي الصهيوني ٢٢٤٥ غارة على منازل المواطنين الأمنيين وأسقط ١٢٠٠ طناً من المتفجرات على قطاع غزة منذ بداية الحرب، ويشهد شمال قطاع غزة نزوح جماعي لسكان المنطقة الحدودية الى مراكز الإيواء التي أقامتها وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. لقد بدى واضحا استخفاف الاحتلال الصارخ لقواعد اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والتي تعد الإطار القانوني الأساسي لمعايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية في الأراضي المحتلة، والتي تؤكد كذلك أن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة. ويعد العدوان الإسرائيلي على القطاع عملاً



طالبته بالعمل لوقف العدوان على غزة

رئاسة التشريعي تبرق برسالة عاجلة للبرلمان العربي

يذكر أن البرلمان العربي عقد اجتماعاً طارئاً يوم أمس الأربعاء الساعة ١٢ ظهراً بحضور رئيس البرلمان أحمد بن محمد الجروان لبحث ملف غزة، وتدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية، وتساعد العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، وسقوط الآلاف من الشهداء والجرحى.

ضرورة تفعيل الدور البرلماني العربي في مواجهة العدوان، بواسطة عقد جلسات طارئة للبرلمانات العربية للضغط على حكوماتها من أجل التحرك العاجل لوقف العدوان على قطاع غزة، ومن خلال تشكيل فريق قانوني برلماني للمساعدة في تحريك دعاوى قضائية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وحذرت رئاسة المجلس التشريعي في رسالتها العاجلة من تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة في ظل استمرار التصعيد العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتهديد بتوسيع تلك العمليات وما يرافقها من إجراءات حصار خانق يمس بكل مناحي الحياة للمدنيين الفلسطينيين. ونوهت رئاسة المجلس التشريعي إلى

طالبت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني البرلمان العربي بضرورة الدفاع عن قطاع غزة والعمل لوقف العدوان الصهيوني فوراً، جاء ذلك خلال رسالة ووجهتها رئاسة المجلس للبرلمان العربي حول المجازر الخطيرة التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة.

بحر: قصف وتدمير بيوت النواب يعبر عن فشل وتخطيط وإفلاس صهيوني واضح.

النواب المدمرة بيوتهم: قصف بيوتنا لن يثنينا عن القيام بأداء واجبنا تجاه شعبنا



واضح بفعل ضربات المقاومة الفلسطينية التي فاقت تصور العدو وتوقعاته. كما أشار بحر على أن الاحتلال بقصف منازل النواب يمارس إرهاب دولة ويرتكب جرائم منظمة بحق الشعب ونوابه الشرعيين، يذكر أن الاحتلال أقدم على قصف بيوت النواب: محمود الزهار، إسماعيل الأشقر، فتحي حماد، وجميلة الشنطي.

صهيوني وانتهاك صريح وواضح لأبسط مفاهيم الحصانة البرلمانية التي من المفترض أن يتمتع بها هؤلاء البرلمانيون. وأوضح بحر أن استهداف بيوت ممثلي الشعب الفلسطيني يعد انتهاك صارخ وواضح لجميع الأعراف والمواثيق الدولية التي تؤكد على الحصانة الدبلوماسية للنواب، معتبراً إقدام الاحتلال الصهيوني على جريمته بقصف البيوت يعد إفلاسا سياسيا وعسكريا وتخطيط

ولفت النواب المدمرة بيوتهم على أن سياسة الاحتلال بتصعيد عدوانه على ممثلي الشعب الفلسطيني وقيادته لن تجبر شعبنا الفلسطيني على قبول التهدة بشروط الاحتلال، مؤكداً أنه لا تهدة مع الكيان المحتل إلا بشروط المقاومة الفلسطينية. بدوره لفت د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة لأن قصف وتدمير بيوت النواب يعبر عن فشل وتخطيط

شدد النواب المدمرة بيوتهم أن دماءهم وبيوتهم ليست أغلى من دماء وبيوت أبناء الشعب الفلسطيني، وأنهم وأبنائهم وكل ما يملكون فداءً لفلسطين والأقصى. وأكد النواب أن قصف الاحتلال لمنازلهم لن يثنى عن القيام بأداء واجبهم تجاه أبناء شعبهم وخدمته في كل الميادين، وأنهم مستمرين في العمل البرلماني والسياسي بما يخدم الشعب والقضية الفلسطينية.

الإحتلال الصهيوني مرتبك ويتخبط في قراراته وأجراءاته

بحر : المقاومة قوية والشعب يحتضنها والإحتلال مرتبك ويتخبط

وإرهاب الإحتلال ولن يرفع الراية البيضاء. ودعا أبناء الشعب الفلسطيني وفصائله الوطنية والإسلامية وفصائل المقاومة الى التوحد ورفض الصفوف لمواجهة العدوان الإسرائيلي العاشم، مشدداً على أن العدو الصهيوني سيقف عاجزاً أمام وحدة الشعب الفلسطيني ولن يستطيع تحقيق أهدافه العدوانية. وأشار الى أن ما العدو الصهيوني يترافق مع صمت دولي وعربي تجاه الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، مؤكداً أن الصمت الدولي والعربي يساعد الاحتلال الاسرائيلي في التمداد في العدوان. وناشد د.بحر البرلمان العربية والإسلامية بلعب دور مركزي ومحوري في تحشيد الطاقات وتجميع الجهود في سبيل نصره الشعب الفلسطيني ووقف العدوان في قطاع غزة، معتبراً ذلك "أقل ما يمكن أن تقدمه في ظل الهجمات الإسرائيلية التي تمضي غير عابئة بأحد ودون اكتراث بقانون دولي أو إنساني". ودعا المجتمع الدولي والعربي والإسلامي والمؤسسات الدولية للتدخل العاجل لوقف العدوان الاسرائيلي.



أكد رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة، د. أحمد بحر، أن المقاومة الفلسطينية قوية وستصدى للإرهاب الصهيوني بكل ما تملك من قوة وإمكانات ولن تخذل أبناء شعبها الذين ينظرون اليها بكل فخر وأمل وثقة. وشدد بحر، أن الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه ومكوناته يحتضن فصائل المقاومة ويلتف حولها بكل قوة ومستعد لتقديم المزيد من التضحيات والدعم في سبيل نصره قضيتة العادلة، موجهاً التحية الكبيرة لأبناء شعبنا الصامدين في قطاع غزة والضفة الغربية وأراضي الـ ٤٨ وللمرابطين في القدس. ولفى الى أن الإحتلال الصهيوني مرتبك ويتخبط في قراراته وأجراءاته بعد الهبة الجماهيرية في الضفة الغربية والقدس وتصدى فصائل المقاومة لجرائمه وإرهابه في قطاع غزة، مؤكداً أن العدو الصهيوني سيندم أشد الندم في حال إقدامه على شن حرب عسكرية على قطاع غزة المحاصر. وندد بحر بشدة بسياسة إستهداف المنازل وقتل وإصابة وترويع المواطنين والأطفال والنساء، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني لن يستسلم لإجراءات